

تاريخ القبول: 2020/08/27

تاريخ الإرسال: 2020/01/10

تاريخ النشر: 2020/11/03

إعادة الهيكلة المصرفية كأحد خطوات عصنة القطاع المصرفي الجزائري

Banking restructuring as one of the steps to modernize the Algerian banking sector

حمدي زينب¹، سلكة أسماء²

مخبر العلوم والبيئة

المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، hamdi.zineb@cu-tamanrasset.dz¹المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، Salka.asma@cu-tamanrasset.dz²

الملخص:

هدفنا من خلال دراستنا هذه لإلقاء الضوء على التطورات والتغيرات التي اجتاحت الساحة الاقتصادية بصفة خاصة والمالية والمصرفية بصفة خاصة، والتي أثرت بطريقة أو بأخرى على الجانب المصرفي والمالي، الذي اتخذ العديد من الاحتياطات والتدابير، ليكون قادرا على الوقوف في وجه هذه التطورات من جهة، وجعله قادرا على تحقيق ميزة تنافسية ومركز قوي في السوق المصرفية، ويكون ذلك من خلال مجموعة من الخطوات التي سنتطرق لبعضها في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: البنوك، البنوك الجزائرية، العولمة، العولمة المالية، العولمة المصرفية.

Abstract:

The objective of this study is to shed light on the developments and changes that have taken place in the economic arena in particular and the financial and banking

sectors in particular, which have influenced in one way or another this banking and financial aspect. This has led to taking many precautions and measures to be able to stand up to these developments on the one hand And make it able to achieve a competitive advantage and a strong position in the banking market and be through a series of steps, which will discuss some of them in this paper.

Keywords: banks, Algerian banks, globalization, financial globalization, banking globalization.

المؤلف المرسل: زينب حمدي، الإيميل: ZZINEB488@GMAIL.COM

1. مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص العديد من التطورات والتي جاءت كضرورة حتمية أملت لها التطورات التي تشهدها فضاءات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي يتوقع لها المزيد من التطور والنمو في السنوات القليلة القادمة، كل هذا وذاك يمكن اختصاره بما يعرف بالعولمة والتي ظهرت كمصطلح أصبح يجتاح العديد من الميادين الاقتصادية والمالية، والتي لاشك وأن تشكل تحدي كبير أمام المصارف العربية عامة والجزائرية خاصة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للوقوف في وجهها والتصدي لآثارها ومخلفاتها من هنا فالتساؤل الرئيسي الذي يطرح نفسه هو ماهي أهم التحديات التي تقف أمام البنوك الجزائرية جراء اندماجها فيما يعرف بالعولمة؟

والتي تندرج تحتها جملة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في :

1. ماذا نقصد بالعولمة؟

2. في أي نوع من أنواع العولمة تندرج العولمة المصرفية؟

3. هل البنوك الجزائرية على استعداد كاف لمواجهة تحديات العولمة؟

وإجابة أولية للتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

1. يمكن حصر العولمة في تعريف خاص بالجانب الاقتصادي فحسب.
2. تعتبر العولمة المصرفية أحد أنواع العولمة المالية.
3. تستطيع البنوك الجزائرية على ما هي عليه الآن على مجابهة تحديات العولمة بكل سهولة.

أهداف الورقة البحثية:

بالتأكيد الغرض من البحث لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- إعطاء مفاهيم متعلقة بالعولمة والتعريف بأهم أنواعها.
- الوقوف على أهم الجوانب الواجب إنتهاجها من طرف البنوك الجزائرية والتي تساعدها على الإدماج في الصيرفة العالمية وتحقيق مركز لها في السوق العالمية.

2. مدخل مفاهيمي للعولمة :

1.2 مفهوم العولمة: يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعدد تعريفاتها، والتي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً¹؛ وقد شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ومع هذا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم. كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ ستة قرون.

وفي تعريف آخر يمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعنى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة . وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.

2.2 أنواع العولمة: تقسم العولمة إلى ثلاث أنواع أساسية على حسب مجالات

تأثيرها وهي كالاتي

🚩 **العولمة الاقتصادية:** والعولمة الاقتصادية في تقسيمها تنفرع الى نوعين أساسيين

هما²:

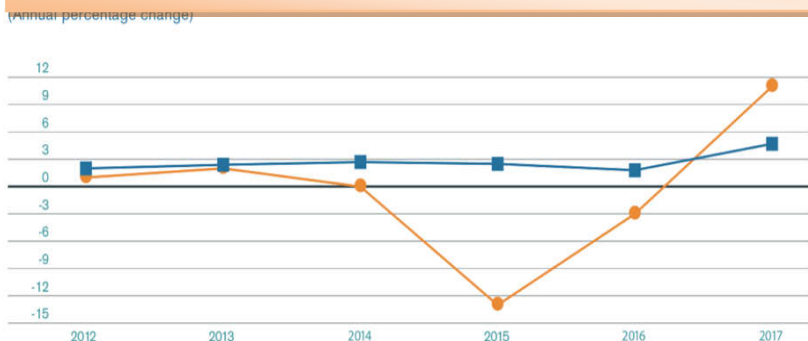
أ) **عولمة الإنتاج:** تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة

الجنسيات وتنبلور من خلال اتجاهين هما :

• **الاتجاه الأول:** عولمة التجارة الدولية وقد حققت تجارة البضائع الدولية نموا كبيرا

خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1): قيمة وحجم تجارة البضائع العالمية من 2012-2017



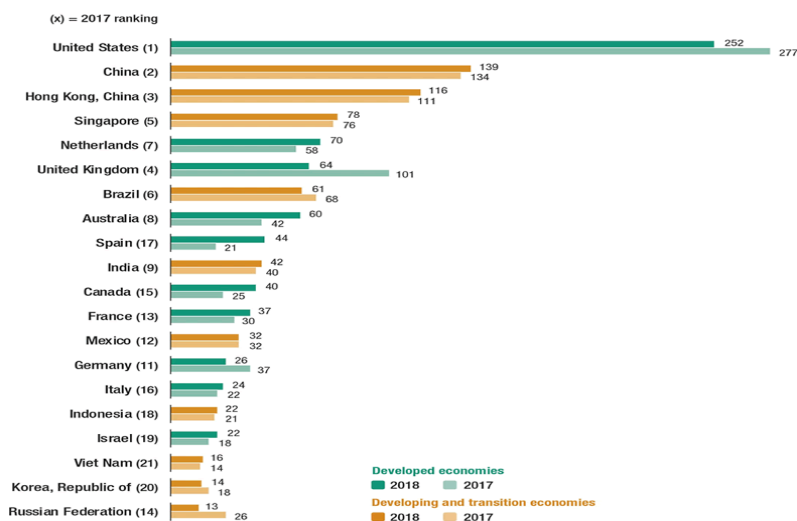
Source : WORLD TRADE ORGANIZATION, : WORLD TRADE STATISTICAL REVIEW 2018, P10 .

من خلال الشكل(1) نلاحظ النمو الكبير الذي حققته تجارة البضائع الدولية عام 2017 وذلك بنسبة 4.7 من حيث الحجم و11 بالمئة من حيث القيمة والتي تعتبر كأكبر وأعلى قيمة تحققها مقارنة بالسنوات الأخرى وهو ما يؤكد الإنتشار المخطط والمريح لهذه التجارة.

• **الاتجاه الثاني:** الاستثمار الأجنبي المباشر وهو الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات، وبالتالي فإنه "كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 13% في عام 2018، لنصل إلى 1.3 تريليون دولار من 1.5 تريليون دولار في العام السابق وهو الانخفاض السنوي الثالث على التوالي، وفقاً للأونكتاد ، وتعد الولايات المتحدة أكثر الدول المضيفة من بين أكبر 20 دولة مضييفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما قيمته 252 بليون دولار عام 2017 وما قيمته 277 بليون دولار عام 2018 والتي

تعتبر من بين الدور المتقدمة تليها الصين بما قيمته 139 بليون دولار في 2017 و134 بليون دولار عام 2018 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2): يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لـ 20 دولة مضيضة (بالبلون دولار)



Source: commodities and development report, 12 June 2019, p4.

ب) **العولمة المالية:** وهي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى التكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هما:

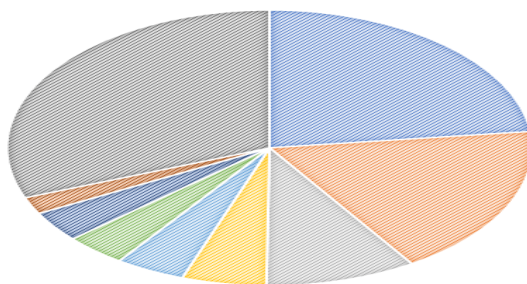
- المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات؛
- المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، والذي يعد الفوركس أحد أكبر أسواق التداول للعملة الأجنبية يجذب المتداولون من الأسواق الأخرى إلى سوق الفوركس بسبب مستوى السيولة العالي للغاية التي يوفرها

للمتعاملين داخله، بحيث يمثل الدولار الأمريكي مانسبته 85 بالمئة من حجم التداول الفوركس، أما اليورو فقد حقق نسبة تداول قيمتها 40 بالمئة وهو بذلك فقد تقدم عن البين الذي يأتي في المركز الثالث بمانسبته 20 بالمئة من حجم التداول الفوركس، وما يمكن إستنتاجه من هذا فإن كل من الدولار واليورو والبن تعتبر من أكبر العملات الأجنبية التي تسيطر على الفوركس وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل (3) : بمئاً ، أفه ، العملات المتداولة في الفوركس ،

TOP TRADED CURRENCY PAIRS (%)

EUR/USD USD/JPY GBP/USD USD/AUD USD/CAD USD/CNY USD/CHF EUR/GBP Other



Source: Warren Venketas, Forex Market Size: A Trader's Advantage, 15jan2019.

ج. العولمة السياسية:

لا يمكن إنكار أن المقولات الكبرى في عصرنا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان تنطوي كل منهما على جانب عام وجانب خاص بالثقافة والبيئة بكل دولة وبكل شعب، وقد ازدادت صعوبة التفرقة في هذا الشأن بين العالمي والخاص في ظل التشابك مع آليات العولمة ذات الصلة القوية بالتغريب (الأمركة) حيث النزوع القوي نحو استعباد شعوب وفرض ثقافات معينة رغماً من أن أنماط التفكير والسلوك وأنساق القيم لديها تتسم بالانغلاق والشمول وعدم التسامح ورفض الاندماج في تقاليد أسلوب الحياة الأمريكية ومن أفدح مغالطات التصورات الغربية لحقوق الإنسان

تركيزها على الحريات المدنية والسياسية وتغاضيها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحق في التنمية)، وقد عمدت القوى التي تعتمد على فرض ونشر العولمة على توظيف المنظمات الدولية من اجل تحقيق أهدافها مثل حروب البلقان والحرب على العراق من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويتم ذلك عن طريق الضغط المالي على هذه المنظمات كعدم دفع المستحقات أو بالمقايضات مع الدول الأعضاء المؤثرة³.

3.2 أهداف العولمة⁴: لكل نوع من أنواع العولمة أهداف تختلف عن الأخرى،

وذلك اعتماداً على الغاية من وجودها، ويمكن إجمال أهداف العولمة بما يأتي:

- التخلص من الحواجز والفروقات التي توجد بين المجتمعات وإيجاد قيم إنسانية مشتركة بين الأفراد؛

- لقضاء على بعض الظواهر وحلّ المشاكل التي تتعلق بأبناء المجتمعات والتي تحتاج إلى تعاون دولي، مثل الإرهاب والحد من انتشار الأوبئة؛

- تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز التي كانت تحصر السلع في أسواق معينة، مثل: الحواجز الجمركية والإدارية أو القيود المادية أو المعتزل العرقية، وإنما إقامة سوق ممتدّ يشمل العالم كلّهُ؛

- احترام حقوق الإنسان وإعطائه فرصة التعبير عما يريده، والتخلص من التمييز الذي قد يحصل بين الحضارات والسكان، وتعميق الإحساس والشعور العام بالإنسانية البشرية؛

- حل مشاكل الدول النامية والفقيرة من خلال تقديم المعونات لهم، والوصول إلى شكل من أشكال التجانس بين أبناء العالم من خلال تقليل الفوارق بين مستويات المعيشة أو على الأقل في توفير المتطلبات الدنيا للمعيشة؛

• الإسهام بنشر التكنولوجيا والعلوم بين الناس، وقد ظهر ذلك مع تطوّر شبكة الإنترنت وتطور وسائل الاتصال المختلفة، وكذلك نشر الثقافة والعلوم المختلفة بين شعوب العالم المختلفة؛

• الإسهام بتوحيد العالم أجمع ليصبح كتلة واحدة تشترك بالمصالح والمنافع والإحساس المشترك بالخطر الواحد الذي قد يهدّد البشرية أجمع، وتحقيق الأمن العالمي بعمل مشترك وجهود مشتركة، وزيادة الثقة بين الشعوب.

3. ماهية العولمة المصرفية:

1.3 تعريفها: العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمجه في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو التكميش أو الابتلاع⁵.

2.3 أسبابها⁶:

يرجع اتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية والتي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:

• التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية، كما أنها في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالاً للحماية والتحوط الاحترازي لتركز المخاطر وارتباطها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي أو آليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلاً عن اعتبارات النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع المصارف المحلية وتناقض قدراتها حتى على المستوى المحلي، وأصبح يهددها خطر الابتلاع والاختفاء.

• مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين الوطنية لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق المال من جانب آخر، وكذلك قيام الإدارات المتخصصة بالبنوك بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في اتجاه وتنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة بها لتسهيل أداء عمليات البيع والشراء للأوراق المالية وإيجاد وتحديث خدمات جديدة كالحفظ المركزي لسرعة تداول هذه الأوراق في اتجاه ثاني.

4. جوانب إعادة هيكلة البنوك الجزائرية للإنتفاع على العولمة المصرفية:

تشير العديد من الدراسات والبحوث والتغيرات والانعكاسات الخاصة بظاهرة العولمة أن لها انعكاسات على الأجهزة المصرفية في مختلف دول العالم عموما وجهاز المصرفي الجزائري بصفه خاصة سواء كانت هذه الانعكاسات سلبية أو إيجابية، ومن هنا فالدور أو المهمة الملقاة على عاتق هذه البنوك هو العمل جاهدا من اجل تعظيم المنافع المتأتية منها وللتقليل من سلبيتها ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلتها وجعلها بنوك قادرة على الخروج من الإطار المحلي الى العالمي بكل قوة ومن بين هذه الجوانب نذكر ما يلي :

1.4 مفهوم إعادة هيكلة البنوك: "تعني إعادة الهيكلة تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية أو المصرفية أو المالية أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برامج إعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية بهدف تطوير وتحسين أداء الجهاز المصرفي وإعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته من خلال الدراسة العملية والعلمية لأهم المشاكل التي تواجه الشركة سواء كانت مشاكل فنية أو تكنولوجية أو تمويلية أو إدارية. وهو ما يساعد هذه المنظمات على معالجة الخلل المالي والمحافظة على

مكانة المنظمة ويساعدها على النجاح في التحكم في استخدام أدوات وإستراتيجيات جديدة⁷ ومن بين الجوانب الواجب انتهاجها من طرف البنوك الجزائرية لتحقيق ذلك نذكر ما يلي :

1.1.4 تغير هيكل الخدمات المصرفية.

شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينيات اتجاهها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحاً بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة ، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات، وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي⁸:

- حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي؛

- أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية ؛

- شهدت البنوك في معظم دول العالم تغيرات هامة في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية لابد على البنوك

الجزائرية من توجه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى:

أ. العمل على تنويع الخدمات البنكية بالتوجه الى البنوك الشاملة⁹ : وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين ، وتقدم لهم مستقبلاً أكثر غنى وثراءً على مستوى الخدمات المصرفية . و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا ابتكارية تملكها وتستخدمها فقط البنوك التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والازدهار .

ب. **خصوصية البنوك¹⁰** : تعتبر خصوصية البنوك أحد النواتج التي أحدثتها العولمة نتيجة تحرير الخدمات المصرفية التي تتمثل في التوجه الواسع نحو خصوصية البنوك العامة، وقد حدث هذا في ظلّ تحول كثير من اقتصاديات الدول النامية إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق، حيث أنّ التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي كان يمثل عامل كبح للنشاط المالي والمصرفي، مما نتج عنه آثار سلبية، الأمر الذي دفع إلى ضرورة تخفيف القيود والتدخلات الحكومية التي تضعها وتمارسها تجاه البنوك العامة، وتعرّف خصوصية المؤسسات العامة بأنّها: "تحويل ملكية المؤسسات العامة جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص، ذلك ضمن إطار شامل وهو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خصوصتها والعمل على تطويرها، تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، وتأتي عملية خصوصية البنوك في إطار عمليات الخصوصية التي تشهدها مختلف القطاعات في بلدان العالم من أجل مواجهة التحديات المتغيرات التي تواجه

العمل المصرفي في ظلّ العولمة وهناك مجموعة من الأسباب والدوافع الرئيسية لخصوصية البنوك نذكر من بينها التالي :

- تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة في إطار ما يسمى بالبنوك الشاملة،
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس في البنوك، مما أدى إلى تناقص نسبة الإقراض من البنوك
- تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدّخراتهم في البنوك إلى أدوات استثمار في سوق المال بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات

- التوسّع في الخدمات الإلكترونية المصرفية .
- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

ج. الاندماج المصرفي¹¹:

وهي من بين الاتجاهات الجديدة التي ميزت العمل المصرفي في العصور الأخيرة و تظهر رغبة البنوك في الحفاظ على تواجدها عالميا وتقديم خدمات مصرفية متنوعة و تقوية قاعدة رأس مالها، وهذا من خلال عمليات التجمع والاندماج، التي ظهرت بسبب المنافسة الشديدة في السوق المصرفية العالمية و التي خلفتها عمليات التحرر المالي، هذا بالإضافة إلى جملة من التحديات الداخلية التي تواجهها البنوك الجزائرية نذكر أهمها :

- كبر حجم البنوك الجزائرية العمومية؛
- ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات؛
- القروض المتعثرة؛
- ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية؛

• ضيق حجم السوق النقدي والمالي.

2.4 "تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق. أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية. ثم الاتجاه إلى التآجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء

3.4 ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال:

أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية وذلك مع تزايد العولمة، حيث أصبح ملزما على البنوك الاحتياط من المخاطر وذلك بتدعيم رأس المال، ولقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة، وذلك منذ قرار لجنة بازل سنة 1988، حيث تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار منذ تلك السنة، وبحيث أصبحت ملزمة بأن تصل نسبة رأس مالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الإئتمانية إلى 08 % كحد أدنى مع نهاية 1992¹².

وفي تقييمه للمادة الرابعة في ماي 2018، صنف صندوق النقد الدولي نظام الرقابة والإشراف على البنوك الجزائرية على أنه منذ عام 2014، تعمل الجزائر وفقاً

للركن الأول من لوائح بازل 2 وهي بصدد تنفيذ عناصر من بازل 3 فيما يتعلق بـ CAR وبعض متطلبات السيولة. ومع ذلك، لا يزال أمام البلاد بعض المسافة للسفر نحو التنفيذ الكامل لمعايير بازل 3 ونظام الحصانة الكلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. على وجه الخصوص أوصى صندوق النقد الدولي بمراقبة أفضل للروابط المالية الكلية في القطاع العام، واختبارات الإجهاد الأكثر تواتراً، وإدخال عازلة لرأس المال المضاد للدورات الاقتصادية وتدابير تحوطية كبرى مثل حدود القروض إلى القيمة. اقترح صندوق النقد الدولي أيضاً أن تقوم السلطات بتطوير عمليات إدارة الأزمات للقطاع وإطار عمل واضح للقرار المصرفي. وعلى نطاق أوسع، يدعو صندوق النقد الدولي أيضاً إلى تعزيز حقوق الدائنين، وإجراءات مبسطة للإفلاس، وتحسين الإجراءات لمعالجة القروض المتعثرة والتخلص التدريجي من إعانات أسعار الفائدة.

4.4 ضرورة تغيير سياسة البنك المركزي: "في أكتوبر 2017، سمح تغيير رئيسي في السياسة لبنك الجزائر، البنك المركزي للبلاد، بتمويل الاقتراض الحكومي مباشرة لمدة خمس سنوات، قللت هذه الخطوة من ضغوط التمويل الحادة التي تواجه البنوك وسمحت بتسارع متواضع في نمو الائتمان خلال الأشهر الأولى من عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك، وافقت لجنة Conseil de la Monnaie et du Cr dit (CMC) وهي لجنة تابعة للبنك المركزي في نوفمبر 2018 على مضاعفة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، من أجل زيادة صلابة النظام وربحيته ومرونته إلى الصدمات الخارجية. للمضي قدماً، سيتم تكليف البنوك بالاحتفاظ بمبلغ 145.2 مليون يورو، في حين ستعمل كيانات مالية أخرى على عتبة قدرها 6.5 4 يورو¹³.

خاتمة:

وفي الأخير ومما سبق ذكره يتضح بأن العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق؛ إذن فإنها بهذا تأثر على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهو ما يجعل الفرضية الأولى غير محققة، بحيث أن العولمة في تقسيماتها تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية من بينها العولمة الاقتصادية، والتي تعد العولمة المالية أحد أهم أنواعها بحيث تأثر على الجانب المالي، وبالتالي فالعولمة المصرفية تعد أهم فروعها والتي تنطلق بالعمل المصرفي من إطاره المحلي إلى العالمي وهو ما يجعل الفرضية الثانية محققة، وفي هذا النوع الأخير من العولمة وتأثيره على البنوك الجزائرية نجد بأنها تواجهها العديد من التحديات من الإيجابي يمكنها التأقلم معها والاستفادة من منافعها، ومنها ما هو سلبي لابد من مواجهتها والتقليل من مضارها؛ إذ إن البنوك الجزائرية على ما هي عليه الآن من المستحسن عدم الخوض بعد فيما يعرف بالعولمة المالية، وإنما يستوجب عليها القيام بالعديد من الإصلاحات على المستوى المحلي للوقوف بنفسها، وتحقيق النجاح الأساسي الذي تطمح إليه حالياً ألا وهو جذب المدخرات المحلية والإستفادة منها في القيام بالاستثمار في ميادين متعددة، ومن ثم التفكير في فتح باب العولمة الأمر الذي يجعل من الفرضية الثالثة محققة أيضاً.

توصيات الدراسة:

- على المصرفي الجزائري قبل الخوض في عمليات إعادة هيكلة قطاعه أن يقوم أولاً بإصلاح الخل والضعف الموجودة على مستوى كل وحدة من وحداته وجعلها قطاع قوي قادر على قيمة سوقية ومركز مالي جيد على المستوى المحلي قبل التطلع إلى عمليات إعادة الهيكلة للخوض في النشاط العالمي؛

- العمل على تطوير الكفاءات العمالية وجعلها قادرة على كسب ثقة الجمهور المحلي من خلال اكتساب والتحكم فيما يعرف بتقنيات التسويق المصرفي لتقديم خدماته بجودة عالية؛

- إدخال التكنولوجيا المصرفية على العمل المصرفي المحلي والعمل على التحكم فيه من خلال تكوين مراكز خاصة بهذا المجال لجعل المصارف الجزائرية قادرة على الانفتاح على المستوى العالمي؛

آفاق الدراسة :

- وكأفاق لهذه الدراسة وبعد القيام بحوصلة أهم الجوانب الواجب تتبعها لإعادة هيكلة القطاع المصرفي الجزائري سنقوم بدراسة استراتيجيات المواجهة الواجب إتباعها لمواجهة الآثار الناجمة عن العولمة المالية.

¹ السيد يس ، مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر 1998م، ص 25.

² باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة، "مذكرة ماستر"، تخصص إقتصاديات مالية والبنوك، كلية العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2013_2014، ص 44.

³ مصطفى مجدي الجمال " تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي "دراسات إستراتيجية، العدد الثاني، 2001، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية / جامعة دمشق ص 95.

⁴ أهداف العولمة، كتاب وزى وزى، 14 أفريل 2018، تاريخ الإطلاع 2018/10/23، على الخط :

<http://weziwezi.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A->

⁵ العولمة المصرفية، إضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2010، العدد 2، ص 2.

⁶ العولمة المصرفية، منتدى طلبة جامعة سوف، تاريخ النشر 25 أكتوبر 2009، على الخط :

<http://univ-eloued.7olm.org/t260-topic>

⁷ عبد اللطيف مصيطفى، "أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك مع الإشارة الى حالة الجزائر"، ص8.

⁸ هارون الطاهر، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات" الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 06_07 جوان 2005، ص3.

⁹ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف"-نظرة شمولية-، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، ص4.

¹⁰ زميت محمد ، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة، "مذكرة ماجستير"، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، فرع تخطيط، 2006/2005، ص175.

¹¹ واقع وآفاق البنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية، الفصل الرابع، ص11.

¹² بن دودية وهيبه ومديوني جميلة، واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية، ص10.

¹³ Algeria, Financial Services, Algeria's authorities tackle new issues in the banking sector, Date of review: 14May 2019, online: <https://oxfordbusinessgroup.com/overview/mindful-leadership-fundamentals-remain-sound> authorities-tackle-new-issues